



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
“ديوان المظالم”

تقرير تفصي حقائق

حول الأحداث التي وقعت في مدينة نابلس خلال شهر آب من العام 2016

سلسلة تقارير تفصي الحقائق رقم ()

2016

أولاً) المقدمة والخلفية

1. مقدمة

يعالج هذا التقرير حوادث القتل التي وقعت في نابلس في شهر آب 2016 والتي وقع ضحيتها خمسة مواطنين فلسطينيين (عسكريين ومدنيين) في ثلاث أحداث منفصلة لكنها مترابطة. ونتيجة لخطورة هذه الأحداث، وما رافقها من تجاوزات، ومع اختلاف الروايات بين الاهالي والجهات الرسمية، ارتأت الهيئة القيام بإعداد تقرير لتقصي الحقائق حول الأحداث.

وقد استند التقرير إلى عمل ميداني قام به باحثو الهيئة تم خلاله الالتقاء بشهود عيان والاستماع إلى مسؤولين، والاطلاع على تقارير الطب الشرعي، ورصد تصريحات المسؤولين في وسائل الإعلام. يقدم التقرير مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات بشأن هذه الأحداث، وتطالب الهيئة الحكومة والجهات المعنية بالعمل على تبني هذه التوصيات والعمل بموجبها.

2. خلفية

في أعقاب تكرار الاشتباكات المسلحة التي وقعت في مدينة نابلس والتي نتج عنها عدد من حالات الوفاة لمدنيين وعسكريين واصابة العديد من المواطنين بجراح نتيجة لتلك الاشتباكات، كان هناك توجه لدى الحكومة للقيام بنشاط أمني في مدينة نابلس لوقف تلك الاحداث واعتقال المسلحين ووقف المظاهر المسلحة في المدينة، خاصة مع تنامي الانتقادات الشعبية لهذه الظاهرة.

وقد بدأت سلسلة الاحداث بتاريخ 25-12-2015 حيث وقعت مشاجرة في البلدة القديمة في نابلس تتعلق ببسطات بين افراد من عائلتي حمامة وحلاوة، تطورت المشاجرة و حصل اشتباك مسلح بينهم قتل على اثر ذلك المواطن اشرف محمد حسين البيعة (26 سنة) من مخيم عين بيت الماء، والذي لم يعرف برصاص من قد قتل. فيما بعد، وحسب رواية افراد من عائلة حلاوة استمرت المحاولات والتدخلات لاحتواء الازمة منذ الحادث حتى شهر تموز 2016، اذ قام احمد حلاوة "ابو العز" بتسليم عدد من افراد عائلته المطلوبين للواء نضال ابو دخان، قوائد قوات الأمن الوطني، في مكتبه في رام الله، وهم شقيقه هاني وابن هاني نصر، واولاد احمد ابو العز علاء ونصر، وبدر ابن عم احمد ابو العز . وكان ذلك على اساس ان يتم عرضهم بعد تسليمهم مباشرة على القضاء المختص بحيث يفرج عن الذين لا يثبت تورطهم في الاحداث، وهذا لم يتم بل تم تحويلهم الى السجن في اريحا بعهدة اللجنة الامنية المشتركة، وبعد ذلك وصلت اشاعة لعائلة حلاوة بتاريخ 2016/8/18 بان ابنهم نصر المريض بالقلب قد توفي في سجنه في مدينة اريحا مع ان العائلة كانت قد طالبت اكثر من مرة الافراج عنه لوضعه الصحي. ونتيجة لهذه الإشاعة قام مسلحون من البلدة القديمة بإطلاق النار في الهواء، وبدأت أحداث شهر آب التي سيغطيها هذا التقرير.

وفي حادثة أخرى منفصلة عن قضية البلدة القديمة، لكنها مرتبطة بحالة الفلتان في مدينة نابلس، بتاريخ 2016/6/29 قتل كل من العسكري عدي أشرف الصيفي 24 عاماً (من جهاز الأمن الوطني)، والعسكري عنان الطبوق 26 عاماً (من جهاز المخابرات) وكلاهما من محافظة نابلس، ولم يكونا في الخدمة في وقت مقتلهما ، أثناء اشتباك بين مسلحين مدنيين وأفراد من الأجهزة الأمنية في منطقة الضاحية في مدينة نابلس. وقد تم فيما بعد القاء القبض علي المشتبهين وتقديمهم للقضاء.

وأما الحادثة الثانية فكانت بتاريخ 2016/8/9 حيث قتل العسكري علاء علي محمود نجمي 30 عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر أدى إلى تفجير القلب، وقد وقع الحادث على مدخل مخيم بلاطة

بمدينة نابلس، يذكر أن علاء هو من مرتبات الاستخبارات العسكرية وتم القاء القبض على المشتبهين ويخضعون للمحاكمة.

وعليه فان تسلسل الاحداث الذي بدأ بتاريخ 25-12-2015 بمقتل المواطن اشرف البيعة واستمر حتى بداية شهر اب من العام 2016، حيث بدأ النشاط الأمني في مدينة نابلس، والذي نتج عنها سقوط عدد من القتلى من مدنيين وعسكريين، وسيتناول الحالات التي وقعت في شهر آب 2016 فقط على النحو التالي:

1 بتاريخ 18-8-2016 مقتل العسكريين شبيلي بني شمسة من مرتبات الشرطة الخاصة و محمود الطرايرة من مرتبات الامن الوطني

2 بتاريخ 19-8-2016 مقتل المواطنين فارس حلاوة وخالد الاغبر

3- بتاريخ 21-8-2016 مقتل احمد عز حلاوة وهو ايضا منتم إلى جهاز المباحث الجنائية

3. المنهجية:

سيتم في هذا التقرير استعراض لسلسلة الاحداث وتوصيفها من خلال الروايات والتوثيق التي حصلت عليها الهيئة سواء من الجهات الرسمية او من المواطنين، اضافة الى الوثائق الرسمية وخاصة تقارير الطب الشرعي التي حصلت عليها الهيئة من خلال النيابة العامة المدنية. كذلك سيشير التقرير الى بعض التصريحات الصحفية الصادرة عن مسؤولين في الاجهزة الامنية. هذا وقد التقت الهيئة في معرض إعداد هذا التقرير بممثلين عن النيابة المدنية والنيابة العسكرية ومحافظة نابلس وبعض المسؤولين وشهود عيان، بعضهم طلب عدم ذكر اسمه وبعضهم لم يمانع من ذكر اسمه. وقد تم ترميز بعض الأسماء التي طلب اصحابها عدم ذكر اسمائهم أو الاسماء التي رأت الهيئة عدم ضرورة ذكرها حفاظا على الخصوصية، علما بأن الاسماء كاملة محفوظة لدى الهيئة. كما رصدت الهيئة تصريحات بعض المسؤولين. (ملحق رقم 1 بالخطوات التي قامت بها الهيئة)

ثانياً: استعراض الأحداث

أ. وفاة كل من العسكريين شبلي بني شمسة ومحمود الطرايرة بتاريخ 2016/8/18

فيما يتعلق بوفاة العسكريين بني شمسة وطرايرة فهناك أكثر من رواية وهي:

أولاً رواية الامن والتي كانت على لسان مدير شرطة محافظة نابلس العقيد طارق الحاج اثناء مقابلته في مكتب محافظ نابلس بتاريخ 29-8-2016 وهي كما يلي:

- بتاريخ 2016/8/18 وفي تمام الساعة الرابعة عصراً سمع صوت إطلاق نار في البلدة القديمة، فما كان من الأجهزة الأمنية إلا التوجه الى مكان الإطلاق لمعرفة المصدر والسبب. وعند وصول أفراد الأمن إلى المنطقة المذكورة، بدأ إطلاق النار بشكل كثيف، ما أدى إلى مقتل العسكري شبلي بني شمسة 34 عاماً، من مرتبات الشرطة الخاصة، والعسكري محمود الطرايرة 25 عاماً، من مرتبات الأمن الوطني، واللذين كانا بالزير العسكري إضافة إلى ذلك أصيب عدد من العسكريين بجراح نتيجة إطلاق النار الكثيف من الأشخاص المسلحين المتمركزين في منطقة إطلاق النار. وازدادت بانه تم سحب جثة العسكري بني شمسة وتجريده من لباسه العسكري العلوي واخذ سلاحه وعدته.

وقد تم تأكيد هذه الرواية من قبل اللواء عدنان الضميري، المتحدث بلسان الأجهزة الأمنية والذي صرح بما يلي: "بدأ مسلحون في البلدة القديمة بإطلاق نار في الهواء، وعلى الفور تحركت الأجهزة الأمنية لاستطلاع الأمر، وهنا أطلقت النيران على أفراد الأمن، استشهد على إثرها عنصران من الأمن الفلسطيني هما شبلي بني شمسة، ومحمود الطرايرة، ثم بدأت عملية ملاحقة الخارجين على القانون في البلدة القديمة، وقد بادر المجرمون بإطلاق النيران على قوة الأمن، فاشتبكت معهم ما أدى لمقتل اثنين من المطلوبين للعدالة والخارجين على القانون.¹

- أما رواية النقيب يوسف الزريقي رئيس النيابة العسكرية فقد افاد أنه كان قد صدرت مذكرة توقيف بحق احمد حلاوة (ابو العز) وتوجهت قوة عسكرية لتنفيذ المذكرة ترافقها شرطيات، وبمجرد وصول القوة جوبهت بإطلاق النار واصيب العسكريين بإصابة مباشرة من الاعلى وهذا ما اكده تقرير الطب الشرعي.

¹ نشرت تصريحات اللواء الضميري على العنوان الالكتروني التالي:

<http://watan.ps/ar/?Action=Details&ID=11189>

رواية العائلات:

- رواية عائلة حلاوة تفيد بان سبب اطلاق النار من قبل المسلحين هو وصول اخبار عن وفاة نصر حلاوة من سكان البلدة القديمة نابلس ومحتجز لدى الأمن الوقائي في أريحا منذ شهر تموز 2016 (الامر الذي تبين لاحقا أنه غير صحيح) وقد وصلت القوة الامنية على اثر سماع اطلاق النار وحصل اشتباك بين الامن وعدد من المسلحين.
- فقد جاء في إفادة المواطنة علا بسام عزت حلاوة أنه وفي عصر يوم الخميس الموافق (2016/8/18)، وأثناء تواجدها في منزل ابو العز حلاوة في حارة العقبة بالبلدة القديمة بنابلس²، بدأ اطلاق نار كثيف في المنطقة، فخرج على اثر ذلك من تواجد من الرجال في البيت وهم ابو العز حلاوة الذي كان نائما قبل اطلاق النار واخوتها جمال وسيف وعماد حلاوة وضيغهم (أ، م) وهو عسكري يعمل في رام الله وهو صديق ابو العز حلاوة.
- كما وافادت انه بعد ان نزل الرجال من البيت لمعرفة ما يحصل في الحارة، خرجت مجموعة من الشرطة بزى مدني من الفرن الموجود تحت منزل أبو العز حلاوة والذي تعود ملكيته لهاني شقيق ابو العز حلاوة، وبعد ذلك اندلعت النار في الفرن، حيث قامت الشرطة بإحراقه (حسب ادعائها)، وعلموا بتناقل الاحاديث ان هناك شخصان قد قتلا ولكن لم تكن تعلم بانهما من الشرطة لانهما كانا بزى مدني(حسب ادعائها)، وعلى إثر ذلك ذهبت هي وابنة خالتها ملك الى المسجد في شارع عجيج عند درج العقبة لتنادي بسماعات المسجد ان البلد تحترق والناس تقتل، وذلك بناء على طلب خالتها وفاء (زوجة هاني عزت حلاوة) والتي كانت موجودة منذ بداية الاحداث في منزل ابو العز حلاوة. لكن اعترضتها مجموعة من افراد الشرطة ومنعهما من دخول المسجد وقالوا لها (اذا ناديتي بسماعات المسجد بنقتلك هون) وحجزوها هي وابنة خالتها لفترة نصف ساعة في ساحة المسجد ثم عادت الى البيت.

وافادت المواطنة ايضا ان اطلاق النار استمر في المنطقة لغاية الساعة الحادية عشرة من مساء الخميس، حيث دخلت قوة من الأجهزة الأمنية الى المنزل وقاموا بتفتيشه بحثا عن اشخاص، وبعد خروجهم دخلت القوة (101) من الامن الوطني الى المنزل وقامت بتكسيه وتدمير كل شيء به، واستولوا على ما به من نقود، وأنه عند دخول القوة الى المنزل حاولت اجراء اتصال مع زوجها فقام

². هي ابنة بسام المتوفي وتربت في كنف احمد ابو العز منذ الصغر وتعرف بانها ابنة احمد الو العز

احد عناصر القوة بسحب الجوال من يدها ورماء في الارض وقال لها (اي وحدة بتحكي تلفون معي امر بقتلها) وارغموا النساء على الخروج من المنزل دون اعطائهن فرصة للبس ملابسهن حيث خرجن بملابس المنزل.

- ووفقاً لإفادة السيدة نهى يوسف حلاوة وعمرها 50 سنة، وهي زوجة أحمد عز حلاوة، أن زوجها وقت الأحداث وفي حوالي الساعة الخامسة مساءً كان يتواجد في المنزل حيث كان نائماً، وأولادها سيف وعماد وجمال أيضاً كانوا معها. وفي هذا الوقت حضر لمنزلهم العسكري (أ، م) وهو ضابط يعمل في رام الله، وهو صديق زوجها وأراد أن يطمأنه على أبنائه المحتجزين في أريحا وخاصة نصر كونه مريض بالقلب. وعندها جلس زوجها والضيف في غرفة الاستقبال لوحدهما، والأبناء كانوا في غرفة أخرى معها. وفجأة بدأ سماع إطلاق النار بكثافة. عندها قام زوجها بالاتصال الهاتفي مع قائد جهاز الأمن الوطني (اللواء نضال ابو دخان) للاستفسار عما يجري، ولكن لا تعلم ما نتيجة كل الاتصالات التي أجراها لأنها كانت في الغرفة الداخلية مع النساء والأطفال، حيث كانت هي وبناتها الاثنتين، وزوجتي أبنائها الاثنتين، وخالة زوجها القادمة من الداخل الفلسطيني، وأختها وأبنائها الأربعة المتواجدة عندها كون زوجها هاني وهو شقيق أبو العز محتجز في أريحا.

كما وافادت انه حوالي الساعة السادسة مساءً هرب زوجها وأبناؤها وكل رجال الحارة وخرجوا خارج البلدة القديمة، وخرجت كل النساء للحارة لرؤية ما حصل. وفي حوالي الساعة التاسعة مساءً كانت كل النساء والأطفال فقط في البيوت فحضر لمنزل أبو العز عدد كبير من رجال الأمن، وقاموا بكسر الباب ودخلوا عليهم دون استاذان و بشراسة. وقاموا بتحطيم وتخريب كل محتويات المنزل، وأهانوا وشتموا كل النساء المتواجدات.

وافادت ايضا ان القوة خرجت من منزلهم واستدعوا باللاسلكي على سماع الأسرة القوة (101) بالحضور للمنزل، فحضر عدد هائل منهم وأكملوا على ما تبقى في المنزل من تخريب وتدمير. وطلبوا من الجميع إخلاء المنزل فوراً دون أن يسمحوا لهم بتغيير ملابسهن أو أخذ الهويات والأموال.

وقد شاهد باحثو الهيئة التكسير الحاصل في عدد من المنازل بعد ان تمكن الطاقم من زيارة البيوت بعد اسبوعين من الاحداث. وفي زيارة اخرى في الاسبوع الثالث شاهد الطاقم قيام الامن الوطني بإصلاح البيوت وطلاتها بالتنسيق بين المحافظة والامن الوطني.

وتفيد الشاهدة أيضا أنه قام عدد من أفراد الأمن بسحب علا ابنتها عنوة على الدرج لأنها رفضت النزول من البيت، ثم أغمي عليها بسبب الدخان الكثيف المحيط بالمكان الناتج عن الحريق الذي اندلع في المخبز. وكان يتواجد في خزنة أم العز حقيبة فيها 13 ألف شيكل وهي أموال ابنها المعتقل لدى الاحتلال منذ تسع سنوات، و1200 شيكل على حده، و600 شيكل و200 دينار لأم العز. وكذلك مبلغ من المال خاص لأبو العز لا تعلم قيمته. وحتى الآن لا تعرف مصير كل هذه المبالغ³.

اما الرواية الرسمية، والتي جاءت مقتضبة في موضوع دخول منازل أن التكسير حصل نتيجة مقاومة أصحاب البيوت للأمن اثناء التفتيش.

ب. وفاة المواطنين فارس حلاوة وخالد الأغبر بتاريخ 2016/8/19

حسب ما افادت به الرواية الرسمية فانه بتاريخ 2016/8/19، وحوالي الساعة 2 فجرا ، اقتحمت قوة عسكرية كبيرة منطقة البلدة القديمة على خلفية مقتل العسكريين شمسة وطرايرة ودار اشتباك بين اشخاص مسلحين وأفراد من الأجهزة الأمنية، الأمر الذي نتج عنه مقتل مواطنين اثنين وهما: **فارس عبدالله حلاوة 25 عاماً**، نتيجة إصابته بعيار ناري في الصدر، والمواطن **خالد عبد الناصر أغبر 23 عاماً**، نتيجة إصابته بعدة أعيرة نارية في الصدر، وقد استمرت الإجراءات الأمنية في مدينة نابلس، وخصوصاً في البلدة القديمة حيث بقي التواجد الأمني بشكل كثيف في حارة العقبة مكان سكن عائلة حلاوة، وعلى المداخل أيضا وشارع خالد بن الوليد ومنطقة راس العين.

رواية الأجهزة الأمنية: جاء في تصريحات للواء عدنان الضميري الناطق بلسان الأجهزة الأمنية أنه "بدأ مسلحون في البلدة القديمة بإطلاق نار في الهواء، وعلى الفور تحركت الأجهزة الأمنية لاستطلاع الأمر، وهنا أطلقت النيران على أفراد الأمن، استشهد على إثرها عنصران من الأمن الفلسطيني هما شبلي بني شمسة، ومحمود الطرايرة، ثم بدأت عملية ملاحقة الخارجين على القانون في البلدة القديمة، وقد بادر المجرمون بإطلاق النيران على قوة الأمن، فاشتبكت معهم ما أدى لمقتل اثنين من المطلوبين للعدالة والخارجين على القانون."

وفند الضميري الدعايات المغرضة بحق الأجهزة الأمنية، وقال: تتمتع قواتنا بانضباط عال وأخلاق وطنية، والتزام بتنفيذ القانون"، مشيراً إلى أن القانون العسكري الفلسطيني لا يسمح لأفراد الأمن بإطلاق النار على العزل، حتى لو كانوا خارجين على القانون.

³ بعد مراجعة النيابة لم يتم تقديم اي شكوى بخصوص هذه المبالغ كما لم يتم المطالبة بها امام المحافظة (عائلة ابو العز ترفض التعامل مع الجهات الرسمية)

وأضاف: "كل ما قيل عن عملية إعدام، القصد منه التأثير على معنويات وجهود الأجهزة الأمنية وإخلاصها في تنفيذ المهمات المكلفة بها.

وكشف عن اعتقال الأجهزة الأمنية لأخطر شخصين من المطلوبين للعدالة في العملية الأمنية في نابلس، شاركا بعملية إطلاق النيران على عنصري الأمن بني شمسة والطرايرة.

وشدد الضميري على أنه لا توجد قوة أمنية عسكرية على مستوى العالم لا ترد بالمثل على مصادر النيران عندما تصبح في دائرة الخطر، استناداً الى أسس وقواعد الاشتباك في القانون العسكري في مواجهة الخارجين على القانون⁴.

وقد توجه طاقم الهيئة الى المكان الذي وقعت به الاحداث للاستماع الى رواية المواطنين على ضوء ما توارد من اخبار حول قيام الاجهزة الامنية بتصفية المواطنين الأغبر وحلاوة. وفي المكان قام طاقم الهيئة بقاء ثلاثة مواطنين وأكدوا بأن كل الجيران شاهدوا ما حصل في ليلة 2016/8/19، إذ أن كل الحارة كانت تعج برجال الأمن في الشارع وعلى أسطح المنازل. حيث افادوا بأنه عندما دخل خالد الأغبر وفارس حلاوة لمنزل المواطن راغب شهاب حوالي الساعة العاشرة والنصف مساءً بعد أن هربا من حارتهما في ساعات الهدوء، (المواطن شهاب يعيش في المنزل الكائن في حي الحبلية مع زوجته وطفليه)، حيث دخل المسلحان بيته عنوة بسلاحهما واستمرا حوالي ساعة وكانا مرتبكان ويستخدمان هواتف سيلكوم للاتصال لمعرفة الوضع في الخارج⁵. وعند حوالي الساعة الثانية فجراً صعد المسلحان لسطح منزل شهاب وتركوا سلاحهما في المنزل، وقفزا منه لمنزل الجيران الملاصق، وعندما لاحظهما رجال الأمن المنتشرين على الأسطح المقابلة قاموا على الفور بإخبار القوة الامنية المتواجدة في الشارع، والتي بدورها قامت بالطلب منهما بأن يسلمتا نفسيهما على الفور. وبالفعل نزلا من درج أحد المنازل الى الشارع الخلفي لمنزل راغب شهاب. وأمسك رجال الأمن بهما بحرص بعد أن علموا هويتهم وأجلسوهما على طرف الشارع لمدة ربع ساعة تقريباً وكانا محاطان بأعداد كبيرة من رجال الأمن الذين كانوا يصرخون على الجيران المتواجدين على الأسطح بالدخول للمنازل، وأطلقوا بعض الرصاصات في الهواء لإخافة المواطنين وإبعادهم عن النواقد.

أكد الشهود الثلاثة بأنهم رأوا بأن أعينهم الأغبر وحلاوة يمشيان بين القوة بشكل طبيعي ولم يكونا مصابين، ودليل ذلك انهم لم يشاهدوا أي آثار دماء على الأرض بعد ذهابهما، وفقاً للشهود الثلاثة. حيث

⁴ نشرت تصريحات اللواء الضميري على العنوان الالكتروني التالي:

<http://watan.ps/ar/?Action=Details&ID=11189>

⁵ تم تأكيد هذه الرواية من المواطن شهاب المشار إليه، حيث تمت مقابلته أثناء توقيفه لدى جهاز المخابرات في نابلس.

مشيت القوة بهما مسافة طويلة حتى خرجا من الحارة، وشاهدتهما كل من كان يقف على نافذة منزله ويراقب الوضع.

ووفقاً لإفادة المواطن عبد الله عزت أحمد حلاوة، في زيارة الى البيت المؤقت الذي تسكنه العائلة في حي رأس العين من قبل طاقم الهيئة، حيث أفاد أنه في يوم الخميس الموافق 2016/8/18 وفي حوالي الساعة الخامسة مساءً، وأثناء تواجدهم في منزلهم الكائن في البلدة القديمة في حي درج العقبة هو وعائلته ونجله فارس سمعوا اطلاق نار كثيف في الحي، وعلى أثر ذلك خرجوا من المنزل الى الحي وكان الناس يهربون من المنطقة، وقد سمعوا من المارة أن هناك اشتباك مسلح بين عناصر من الأجهزة الأمنية ومجموعة من المسلحين، كما أفاد أيضاً بأن البلدة القديمة قبل دخول الأمن اليها كانت هادئة ولا يوجد أية مشاكل ولم يسمع عن اشكالية بالبلدة، وأن سكان الحي تفاجأوا بإطلاق النار، وأكد أيضاً بأن نجله فارس الذي تم تصفيته من قبل الأجهزة الأمنية بدعوى أن له علاقة بمقتل العساكر في الاشتباك المسلح في حي درج العقبة محض كذب وافتراء، حيث أن نجله لحظة حصول الاشتباك بين المسلحين وعناصر الأجهزة الأمنية كان يتواجد بالمنزل.

ج. وفاة المواطن أحمد عز حلاوة (أبو العز) بتاريخ 2016/8/21

- بتاريخ 2016/8/21 وحوالي الساعة 2 فجراً توفي المواطن أحمد عز حلاوة والمعروف بـ(أبو العز حلاوة) حيث كانت الوفاة نتيجة اعتداء أفراد الأجهزة الأمنية عليه في ساحة مقر جنيد في اعقاب اعتقاله من منزل في منطقة نابلس الجديدة في مدينة نابلس. بتاريخ 2016/8/23 قرر مجلس الوزراء في جلسته رقم (116) تشكيل لجنة تحقيق برئاسة وزير العدل وعضوية النيابة العسكرية، والنيابة العامة بخصوص كافة الأحداث التي وقعت في نابلس، وللوقوف على حقيقة وملابسات ما حدث، مؤكداً التزام الحكومة بتحقيق العدالة الجزائية وضمان الحقوق وتجسيد سيادة القانون والنظام والمحاكمة العادلة للجميع.

الرواية الرسمية:

في صبيحة يوم 2016/8/21 وبعد عدة ساعات من مقتل المواطن حلاوة، أعلن محافظ نابلس اللواء أكرم الرجوب على الإذاعات المحلية بأن قوات الامن الفلسطيني اعتقلت احمد عز حلاوة المعروف "أبو العز حلاوة" الرأس المدير لمقتل العسكريين خلال عملية أمنية دقيقة في منطقة نابلس الجديدة، بعد دقائق من دخوله احد المنازل فيها .

وأضاف الرجوب أن قوات الامن نقلت المعتقل إلى مقر الجنيد وهو تجمع لقوى الأمن الفلسطيني، حيث بدء المعتقل بتوجيه شتائم والتلفظ بالفاظ نابية على رجال الامن ما دفعهم للاعتداء عليه بالضرب، الا أن عددا من رجال الامن حاولوا منع ضربه لكن دون جدوى ما أسفر عن مقتله متأثراً باصابته بالضرب وليس بالرصاص. وأضاف المحافظ أن ارداة الله كانت مقتل أبو حلاوة على يد رجال الامن رغم أن عددا كبيرا من رجال الامن حاولوا حمايته لكن دون جدوى.

وبتاريخ 2016/8/24 أصدر محافظ نابلس اللواء أكرم الرجوب بياناً جاء فيه ما يلي:

بخصوص الحادثة التي تسببت بوفاة المواطن احمد حلاوة المشتبه الرئيسي في حادثة اطلاق النار على شهيد قوى الامن قبل عدة ايام، نعتبرها خطأ غير مقبول وسلوك شاذ تم ادانته بوضوح ودون مواربة من اعلى المستويات السياسية والامنية، ويجب ان نستخلص الدروس والعبر من هذه الحادثة، ومعلوم ان لجنة تحقيق رسمية قد تم تشكيلها من قبل رئيس مجلس الوزراء واية نتائج ستصل اليها اللجنة سيتم احترامها وتنفيذها، مع الاشارة الى ان ما روئته عن الحادثة لوسائل الاعلام كان هو الحقيقة التي حصلت دون زيادة او نقصان، لأنني مقتنع ان الشفافية والصدق يجب ان تكون هي اللغة التي نتخاطب بها مع اهلنا ومواطنينا حتى وان بدت الحقيقة احيانا صادمة في تفاصيلها.

رواية شهود العيان:

وفقاً لمقابلة أجرتها الهيئة مع المواطن إياد جمال عبد الرحمن (اشتية)، 26 عاماً، جاء فيها أنه في حوالي الساعة الثانية والنصف فجراً من يوم الجمعة 2016/8/19، حيث كان نائماً في منزله في منطقة نابلس الجديدة، حضرت شقيقته وسام زوجة عز أحمد حلاوة، وطلبت منه أن يستيقظ لأن الأجهزة الأمنية في المنزل. وبالفعل شاهد أعدادا كبيرة من رجال الأمن مقنعين، ويعتقد أنهم كانوا يلبسون بزات خضراء اللون، وطلبوا هويته على الفور وأخذوها. وكانوا قد قاموا بتكسير وتحطيم محتويات المنزل، وأصيب بالدهشة عندما شاهد أبو العز ملقى على الأرض ومقيد اليدين لأنه لم يكن يعلم بوجوده، وأصيب بالصدمة لأنه شاهد الضرب لأبو العز من قبل رجال الأمن المتواجدين في البيت بأرجلهم، وأعقاب البنادق، على رأسه ورقبته وبطنه، بالإضافة للشم والمسبات البديئة له. وأثناء الضرب قال لهم أبو العز "انتوا ميليشيا"، فأوسعوه ضرباً، وقام أحدهم بخنقه بوضع البندقية على رقبته بقوة، وكانوا يسألوه: من نحن؟ واستمروا في الشد عليه حتى قال لهم أنتوا الحكومة. "ويضيف المواطن اشتية أنه هو بدوره تعرض للضرب أيضاً من قبل الأمن لأنه قال لهم أنا مظلوم ولا علاقة له بأي شيء، وكلما ينظر لأبو العز والضرب الذي يتلقاه ويقول لهم حرام عليكم يزداد الضرب عليه.

بعد ذلك قاموا بشد أبو العز بقوة وحمله ورميه بسيارة الأمن الأشبه بمدرعة، وألقوه على أرض السيارة وهو مقيد، ثم دفعوه هو أيضا (إياد اشتية) ورموه إلى جانب أبو العز. وكانوا محاطين بحوالي 10 - 12 مسلحا من قوات الأمن الوطني. (وقد رجح المواطن أنهم من الأمن الوطني لكنه وغير متأكد، وعندما كنا نطلب منه توضيح بعض المعلومات كان يقول بأنه ومن هول الموقف لم يكن مركز بالتفاصيل.) ويضيف اشتية بأن السيارة تحركت وكانت مسرعة جداً، مع موكب سيارات أمن أخرى، مع العلم أن شقيقه أحمد جمال عبد الرحمن (اشتية)، كان تم اعتقاله من البيت معهم وموجود في سيارة أمن أمامهم، وسمع بعضهم يقول خلص لازم نصفي أبو العز. وأثناء سيرهم في الطريق، كان رجال الأمن يضربون أبو العز ببنادقهم على رأسه ووجهه وبطنه، مع الشتائم والمسبات، وهو لم يكن يتكلم نهائياً لأنه كان في حالة سيئة بسبب ما تعرض له من ضرب في المنزل والسيارة. وعندما توقفت السيارة، ولم يكن يعلم أين هم (تبين له فيما بعد انها ساحة مركز احتجاز الجنيد) قام أحد رجال الأمن بخلع القناع عن وجهه، قال لهم: خلص هلا بدنا نصفيكم هون... والله تشوفوا. ثم فتح باب السيارة وكانت الساعة حوالي الثالثة فجراً، وأخرجوه جراً على الأرض من السيارة، وتفاعلاً بوجود جموع وحشد من رجال الأمن الوطني لا يمكن حصرهم. وعلى الفور تناولته الجموع هو وأبو العز وأوسعوهم ضرباً من كل الجهات ومن كل الجموع، وكان الضرب بالأيدي والأرجل والبنادق. (مع العلم ان ابو العز كان ملقى على الأرض بينما كان هو واقفا بين الجموع)

وأفاد إياد ايضا ان "شقيقه أحمد كان موجوداً على الدرج المؤدي لمركز تحقيق المخابرات (لم يتم توقيفهم لدى جهاز المخابرات بل تم ادخالهم حمايه لهم من التعرض للقتل) ولاحظ تعرضي للضرب مع أبو العز، فأخبر من معه من رجال المخابرات، بأنه شقيقي وليس لي علاقة بأبو العز. وعلى الفور قام مدير تحقيق المخابرات الرائد ايمن صوان وبعض الرجال معه بسحبي بقوة من بين قوات الامن الوطني، وأخذوني وقدموا لي الإسعافات اللازمة من قبل مدير تحقيق المخابرات وطبيب الخدمات العسكرية. وكان لا زال أبو العز بين الجموع يُضرب."

وجاء في إفادته أنه بعد ذلك تم حملي من قبل رجال الأمن من المخابرات لأنني لم أكن أستطيع المشي لقاعة اجتماعات كبيرة كان يتواجد فيها بعض الأشخاص من المسؤولين لكن لا اعرف أحداً منهم. وعندها وقعت أرضاً مغماً علي مما تعرضت له من ضرب. وعندما افقت هددني أحد المسؤولين في القاعة وقال إياك أن تتحدث عما حصل معكم للإعلام. وتم مسكي لعدم قدرتي على الوقوف وتم سحبي لخارج القاعة، وأثناء سيرني رأيت أبو العز ملقى على الأرض ومعالم وجهه غير بادية من شدة الضرب والدماء، وكان بطنه مكشوفاً وعليه آثار ضرب. ولم أتحمل المنظر وبكيت لأنني سمعت أبو العز يشخر ولا يتحرك نهائياً.

ويضيف اشتمية "قام مدير تحقيق المخابرات بعد عدة ساعات باصطحاب شقيقي أحمد للمنزل، أما أنا فقد بقيت لدى المخابرات يومين لتلقى العلاج من الضربات الجسيمة التي تعرضت لها مع التحقيق لمعرفة من قتل رجال الأمن في حارة العقبة ومن قتل أشرف البيعة، ويضيف انه فيما بعد علم من والديه بعد عودته للمنزل بأنه أثناء الحادثة والديه لم يكونا في المنزل حيث ذهبا لمنزل الوزير طييلة القائم بأعمال رئيس البلدية لوجود مفاوضات لتسليم أبو العز لنفسه في تلك الليلة."

(افاد المواطن ان والديه اخبراه بعد ان عاد الى المنزل ان حضور ابو العز الى المنزل جاء بعد ان حصلت مفاوضات انتهت الى ان يحضر ابو العز الى منزل عائلة شتمية ثم يتم تسليمه الى الوزير طييلة والذي يقوم بدوره بتسليمه الى الامن مع التعهد بعدم التعرض له وهذا ما لم يحصل حيث داهم الامن المنزل قبل ان ينقل الى منزل طييلة)

ثالثاً: الإجراءات التي قامت بها الجهات الرسمية

1. النيابة العامة المدنية:

بتاريخ 2016/9/1 تمت مقابلة رئيس النيابة العامة الاستاذ مجدي شرعب في مكتبه وأفاد بأن النيابة قامت بفتح ملف تحقيقي بأحداث نابلس، وانها تقوم بالتحقيق في حادثة مقتل رجلي الأمن بني شمسة والطرايرة كون المتسبب في الحادثة والمتهم فيها مدنيين. أما ملف مقتل أبو العز حلاوة وملف مقتل المواطنين الاثنيين المسلحين فارس حلاوة وخالد الأغبر فقد تم تحويلهما للنيابة العسكرية كجهة اختصاص كون المتسبب والمتهم بالقتل عسكريين. وأن المعيار الذي يعتمدون عليه في تحديد من هي النيابة المختصة هو معيار طبيعة الجاني (وليس المجني عليه) اذا كان مدنيا او عسكريا.

وأفاد انه وأثناء أحداث البلدة القديمة تم تكليف فرقة البحث الجنائي التابعة للشرطة لمعاينة مسرح الأحداث، وكانت الشرطة أول من وصلت لمكان الأحداث، حيث لم تتمكن النيابة من دخول المكان لخطورة الوضع الأمني في تلك الساعات بسبب الاشتباكات. وفيما بعد قامت النيابة المدنية بالكشف على جثث المدنيين والعسكريين جميعاً.

وأفادنا الأستاذ مجدي شرعب بأنه تم توقيف سبعة مواطنين مدنيين مع أداة الجريمة التي تم احضارها فيما بعد، وتم تحويلهم إلى مركز التوقيف التابع للأمن الوقائي في أريحا من قبل اللجنة الامنية المشتركة بعد استجوابهم في نابلس.

وبخصوص تقرير الطب الشرعي افاد أنه بتاريخ 2016/8/31 وصلت تقارير الطب الشرعي للأشخاص الخمسة الذي قتلوا في الأحداث. وأن أكثر ما لفت نظره هو أن سبب وفاة خالد الأغبر حسب ما أكده التقرير هو رصاصة أطلقت عليه من مسافة قريبة."

2. النيابة العامة لعسكرية:

افاد رئيس النيابة العسكرية الاسبق في نابلس النقيب يوسف الزريقي ان النيابة العسكرية لم تقم بالدور التحقيقي المطلوب منها في حادثة مقتل المواطنين فارس حلاوة وخالد الأغبر، أو بالأحرى لم يتح لها المجال للقيام بالدور المطلوب منها وفقاً للقانون في هذه الحادثة، فهي لم تتمكن من الكشف على مسرح الأحداث (مقتل فارس حلاوة وخالد الأغبر) بسبب عدم قيام الأجهزة الأمنية بإخبارها بمكان مقتل المواطنين على وجه التحديد، ولم يتم تزويدها بأية أدلة أو أدوات أو اسلحة يمكن ان تكون قد استخدمت في الحادثة ، ولم يتعاون معها أي من الجهات الأمنية في نابلس. وفي مقابلة مع رئيس النيابة العسكرية الحالي في نابلس النقيب محمد حمارشة أكد على "انه لا يوجد قضية مسجلة لدى النيابة العسكرية بخصوص مقتل المواطنين فارس حلاوة وخالد الأغبر، وبان لجنة التحقيق الحكومية لم تتواصل مع النيابة العسكرية بهذا الخصوص وبانه لا يوجد شكوى من اي جهة بهذا الخصوص." كما أشار الى ان النيابة العسكرية قامت بمخاطبة الجهات الامنية من اجل الحصول منها على معلومات حول مكان ومسرح الجريمة، والاسلحة التي اطلقت منها قوات الامن الرصاص والاسلحة التي تم ضبطها في مكان الحدث، إلا أن الجهات الامنية لم تتعاون مع النيابة العسكرية ولم تزودها باي معلومات. وعليه فان النيابة العسكرية لم تتمكن من القيام بدورها في التحقيق في الحادث ولم تقدم لها المعلومات من قبل الجهات الامنية."

أما بخصوص الأحداث الأخرى وخصوصا مقتل العسكريين بني شمسة والطرايرة، فرغم قيام النيابة العسكرية بدورها حسب القانون، إلا أنها لم تصدر أي نتائج تحقيقية في هذا الشأن، ولم تتعاون النيابة العسكرية في رام الله مع الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في العديد من الرسائل التي ارسلت إليها، ففي

الوقت الذي زودت النيابة العامة المدنية الهيئة بتقارير التشريح الخاصة بالمدينين الثلاث، امتنعت النيابة العسكرية عن التعاون في تزويد الهيئة بتقارير التشريح الخاصة بالعسكريين.

اما في قضية مقتل المواطن أحمد حلاوة، فقد أفاد رئيس النيابة أن حلاوة كان مطلوباً للنيابة العسكرية على خلفية قضايا سلاح وإطلاق نار على مواطن من عائلة البيعة، أثناء شجار عائلي بين عائلة حمامة والبيعة وعائلة حلاوة، وكان المدعو (ن. ح) شهد على أحمد حلاوة في قضية إطلاق النار على المواطن من عائلة البيعة ومقتله، وأن أحمد حلاوة قام بتهديده لدرجة أنه خاف من الذهاب للنيابة لتقديم شكوى ضده. ولكن بعد تاريخ 2016/8/17 وهروب أحمد حلاوة من الأمن، تجرأ المواطن ن. ح وقام بتقديم شكوى رسمية لدى النيابة العسكرية بتاريخ 2016/8/21. وعليه صدرت مذكرة قانونية بإحضار أحمد حلاوة، وهو ذات اليوم الذي قتل فيه في مقر جنيد.

ووفقاً لإفادة النيابة العسكرية المشار إليها، فلا زالت النيابة تقوم بجمع الأدلة في ظروف وملابسات الوفاة، ولم يتم توقيف أي عسكري حتى الآن لاستكمال التحقيقات. والأدلة تؤكد تورط القوة 101 من الأمن الوطني في الحادثة، إذ حال وصول حلاوة لمقر جنيد ونزوله من السيارة التي أحضرته من المنزل الذي يقيم فيه، حضر عدد غفير من القوة 101 بعد أن سمعوا على الموجه المفتوحة لديهم من أحد زملائهم أنه تم القبض على أحمد حلاوة وهو حالياً في بوابة مقر جنيد. فما كان من أفراد الكتيبة إلا أن هجموا عليه وأوسعوه ضرباً بالأيدي والأرجل على كل أنحاء جسمه. وحاول ضباط من المخابرات والأمن الوقائي إبعادهم عنه من خلال إطلاق النيران بشكل كثيف في الهواء لكن دون فائدة.

3. لجنة التحقيق الرسمية:

قرر مجلس الوزراء في جلسته رقم (116) المنعقدة بتاريخ 2016/8/23 تشكيل لجنة تحقيق برئاسة وزير العدل وعضوية النيابة العسكرية، والنيابة العامة بخصوص كافة الأحداث التي وقعت في نابلس، للوقوف على حقيقة وملابسات ما حدث، مؤكداً التزام الحكومة بتحقيق العدالة الجزائية وضمان الحقوق وتجسيد سيادة القانون والنظام والمحاكمة العادلة للجميع.

وقد قامت اللجنة بعمل العديد من اللقاءات والاستماع إلى شهود، وما زالت اللجنة مستمرة في عملها حيث تنتظر نتائج التحقيقات مع بعض الأشخاص الذين تم توقيفهم مؤخراً على خلفية الأحداث، قبل أن تستخلص نتائجها النهائية وتقديم تقريرها⁶.

4. محافظ نابلس

أفاد محافظ نابلس بأن التحقيق لا يزال جارياً، وبالتالي لا يمكن الادلاء بأي معلومات تؤثر على مجريات القضية. وأفاد بأن التحقيق مع العسكريين لا زال مستمراً في مقر جنيد على خلفية وفاة أحمد حلاوة، وأنه سيتم تنفيذ كافة قرارات المحاكم مهما كانت حتى لو طالت إقالات لمسؤولين كبار في المحافظة.

⁶بناء على مقابلة مع معالي وزير العدل رئيس اللجنة بتاريخ 2017/2/2

5. الطب الشرعي

شاركت الهيئة من خلال طبيب خاص منتدب من طرفها، وبعد موافقة النائب العام، بتشريح جثة المواطن أحمد حلاوة، كما اطّلت الهيئة من خلال النيابة العامة على تقارير الطب الشرعي الخاصة بتشريح جثة المواطن خالد الأغبر والمواطن فارس حلاوة.

وبالرجوع إلى تقارير التشريح، ونظرا لحجمها الكبير فقد تم اقتباس نتائج واسباب الوفاة على النحو التالي:

1. المواطن فارس حلاوة:

النتيجة:

"الجثة لذكر يبلغ من العمر 23 عام ذو بنية عضلية وغذائية جيدة أثناء الحياة بالكشف الظاهري تبين وجود الاصابات المتعددة والموصوفة سابقا في بند الاصابات، وهي عبارة عن جروح مداخل ومخارج لأعيرة نارية متعددة في أماكن متفرقة من الجسم، حيث العدد الأكبر لهذه الاصابات يتمركز في منطقة مقدم الصدر والبطن، حيث كانت جروح المدخل والتي خرجت من منطقة الظهر، حيث تبين أن مسار الإطلاق في إصابات الصدر والبطن قد كان من الأمام للخلف ومن أعلى لأسفل قليلا وبعضها بشكل أفقي حيث أن الضحية كانت مستلقية على الأرض ومركزة على الظهر مما أدى إلى حدوث جروح المخارج المدعمة (Shored Exit Wounds) ، وكان هنالك جرح مدخل في المنطقة ما بين أسفل الصدر وأعلى البطن من الناحية اليسرى محاط بالوشم البارودي⁷، وكان مسار الأعيرة في اصابات منطقة الفخذ الأيسر من الخلف إلى الأمام ومن اليسار إلى اليمين، واثبتت الصفة الاستراتيجية وجود التمزقات المتعددة في الأعضاء الداخلية وبالتحديد تمزق في أسفل الفص العلوي من الرئة اليسرى وتهتك كامل في جدار القلب وبالتحديد الجهة الخلفية والسفلية مع تهتك كامل في الشريان الأبهر في نهاية الأبهر الصدري وكذلك في الوريد الأجوف في تلك المنطقة وتهتك في الجزء الداخلي من الكبد، وتهتك الطحال والكلية اليسرى بشكل كامل وتمزقات في المعدة والأمعاء وكسور متفتحة في الفقرات الصدرية (9،10،11) مع تهتك للنخاع الشوكي، حيث أن جميع هذه الإصابات ناجمة عن الإصابة بأعيرة نارية.

سبب الوفاة:

⁷ أحاطة الجرح بالوشم البارودي ينتج عن إطلاق النار من مسافة قريبة.

إننا نعلل سبب الوفاة الصدمة النزفية الناجمة عن تمزق في الأعضاء الداخلية نتيجة الإصابة بالأعيرة نارية نافذة إلى تجويف الصدر والبطن.

2. المواطن خالد الأغبر:

" النتيجة:

الجثة لذكر يبلغ من العمر 25 عام ذو بنية عضلية وغذائية بدينه أثناء الحياة بالكشف الظاهري تبين وجود الاصابات المتعددة والموصوفة سابقا في بند الاصابات، وبالتحديد إصابات الأعيرة النارية المتعددة وذات المسارات المختلفة، وأثبتت الصفة التشريحية وجود تهتك في الرغامي عند تفرعه إلى الشعبتين اليمنى واليسرى وكذلك تمزق في أعلى الناحية الخلفية للفص العلوي من الرئة اليمنى وتهتك في جميع حجيرات القلب والأوعية الدموية الرئيسية الخارجة والداخلة للقلب مع كسور في الضلع الصدري الأيسر الثالث وكسور في الفقرات الصدرية الثانية والثالثة من العمود الفقري، وكذلك كسور متفتحة في العظم الحرقفي الخشائي وجميع هذه الاصابات ناجمة عن الإصابة بأعيرة نارية نافذة ومخرقة للتجويف الصدري ومنطقة خلف البيريتون الحوضي، وعلى ضوء ما سبق فأننا نعلل سبب الوفاة بالصدمة النزفية الناجمة عن تهتك القلب وأوعيته الدموية وتمزق الرغامي والرئة اليمنى نتيجة الإصابة بعيار ناري.

سبب الوفاة:

أننا نعلل سبب الوفاة إلى الصدمة النزفية الناجمة عن تهتك في القلب والرئة اليمنى نتيجة الإصابة بأعيرة نارية نافذة.

3. المواطن أحمد حلاوة:

النتيجة

الجثة لذكر يبلغ من العمر 58 عام ذو بنية عضلية وغذائية جيدة أثناء الحياة بالكشف الظاهري تبين وجود الإصابات الرضية المتعددة والمتمثلة بالكدمات والسحجات وصولاً إلى الجروح الرضية والتي تقع في أماكن متفرقة من الجسم والموصوفة بشكل مفصل سابقاً في بند الإصابات والناجمة عن الضرب والارتطام بجسم صلب راض حيث كان العدد الأكبر من هذه الإصابات يتمركز في منطقة العنق والرأس، وكانت عموم أنحاء الجثة خالية من أية إصابات بأعيرة نارية أو جروح طعننية، وأثبتت الصفة التشريحية خلو كافة الأعضاء الداخلية من الإصابات وخلو التجاويف من النزوف مع وجود تكدمات واسعة في

عضلات العنق الكبيرة والصغيرة وحول منطقة الغمد السباتي من كلا الناحيتين وبشكل أوسع في الناحية اليمنى مع وجود تهتك كامل في الحنجرة متمثلة بكسور في الغضروف الدرقي والحلقي والعظم اللامي نتيجة تعرضها لشدة خارجية تتماشى مع الضرب بجسم صلب راض على مقدم وجانبي العنق أو الضغط بشدة على منطقة مقدم العنق، وأنه لمن المعروف في مثل هذه الحالات التي تكون بها إصابات مباشرة على مقدم العنق أو منطقة الغمد السباتي الموجودة على جانبي العنق أن تؤدي إلى إحداث ما يسمى بالنهي العصبي (vagal inhibition) الناجم عن تحفيز للعصب لتائه (vagus nerve) والذي من شأنه أن يؤدي إلى توقف القلب بشكل مفاجئ.

سبب الوفاة:

أننا نعلل سبب الوفاة إلى النهي العصبي (vagal inhibition) والناجم عن الضرب على مقدم وجانبي العنق بجسم صلب راض.

رابعاً) الاستخلاصات

1. هناك انتشار للسلاح بين أيدي مواطنين في مدينة نابلس، وبعضهم منتمي للأجهزة الأمنية ويحمل السلاح خارج نطاق العمل الرسمي (مثال أبو العز والذي يعمل في جهاز الشرطة)، وبعضهم له ارتباطات مع شخصيات متنفذة في السلطة أو في تنظيم حركة فتح. وهذا التداخل أعاق ويعيق عملية ضبط الأسلحة غير المرخصة من أيدي المواطنين.
2. هناك ضعف تنسيق بين النيابة العسكرية والمدنية في التحقيق الامر الذي شنتت عمليات التحقيق وادى الى تعطل عملية التحقيق، نتيجة لعدم توحيد ملفات الاحداث من خلال عمل مشترك للنيابتين. بحيث يتم بعد الانتهاء من التحقيق احالة المتهمين للجهات القضائية العسكرية او المدنية وفقا لمعايير المتهم مدنيا او عسكريا.
3. هناك دلائل قوية (شهود عيان وتقارير طب شرعي) تناقض الرواية الرسمية لأجهزة الأمن حول ظروف مقتل المواطنين خالد الأغبر وفارس حلاوة، الأمر الذي يستدعي أن تقوم النيابة العسكرية بواجبها في التحقيق الجنائي في ظروف مقتلهما،
4. لم تقم النيابة العسكرية بدورها المطلوب في قضية مقتل المواطن ابو العز على الرغم من الاعتراف الرسمي بانه قد قتل نتيجة الاعتداء عليه بالضرب من قبل قوة الامن الوطني في جنيد حيث لم يتم الكشف عن المشاركين في الحادثة أو تقديم أي منهم إلى المحاكمة.
5. لا يوجد تعاون كاف من الأجهزة الأمنية مع النيابة العسكرية في عملها.
6. ان تشكيل اللجنة الرسمية الذي شملت في عضويتها النيابة العسكرية والنيابة المدنية اثر بشكل كبير على قيام النيابةان بدورهما الاصيل، وكان الأولى ان لا تتضمن لجنة التحقيق الرسمية ممثلين عن النيابةين وإنما يتركا للعمل وفقا للاختصاصات الممنوحة لهما في القانون، وأن يتم التحقيق الرسمي للحكومة (السلطة التنفيذية) بشكل منفصل.
7. ما زالت اللجنة الرسمية التي تم تشكيلها برئاسة وزير العدل مستمرة في التحقيق، وقد قطعت شوطا مهما لكنها ما زالت بانتظار نتائج التحقيق مع بعض الاشخاص الذين تم القاء القبض عليهم مؤخرا على تهم مرتبطة بأحداث القتل في شهر آب في نابلس
8. تشير حالة وفاة المواطن ابو العز نتيجة تعرضه للضرب على ايدي عدد كبير من العسكريين، حسب الرواية الرسمية، وهو مقيد اليدين الى بضعف انضباط والتزام بعض منتسبي أجهزة الامن بتعليمات استخدام القوة، والعمل بردات فعل بعيدا عن سيادة القانون. فقد كان يقتضي بأجهزة الامن توفير الحماية له فور توقيفه وليس الاعتداء عليه.

9. الاستخدام المفرط للقوة من قبل الأجهزة الامنية في بعض الحالات، وعدم الالتزام بالقواعد الاجرائية وذلك من خلال الدخول دون اتباع للإجراءات التي نص عليها القانون واستخدام القوة والشدة مع المواطنين بشكل مبالغ فيه أحيانا والحاق الضرر بالمتلكات . لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن محافظ نابلس أفاد للهيئة بأنه "ستتكفل المحافظة بتعويض كل الأسر عن أي أضرار وأي تخريب حصل في أي منزل أو دكان في منطقة الأحداث، فقد تقدم للمحافظة 20 طلب لمنازل متضررة حتى تاريخ 2016/8/29 وتم تحويلها للجنة الأضرار في المحافظة لدراسة ومعاينة تلك المنازل وتقدير أثمان ما تضرر " (وبالفعل شاهد طاقم الهيئة عملية الاصلاح)
10. تصريحات بعض قادة الأجهزة الأمنية في أعقاب مقتل العسكريين ابو شمسة والطرايرة، وخاصة ما ورد على لسان البعض من استخدام عبارة الثأر والانتقام ساهمت في تعبئة منتسبي الأجهزة الأمنية.

خامسا) التوصيات:

1. ضرورة كشف كافة المتورطين بقتل رجلي الأمن محمود الطرايرة وشبلي أبو شمسة وتقديمهم للمحاكمة العادلة.
2. أن تقوم النيابة العامة بفتح تحقيق جنائي في ظروف مقتل المواطنين فارس حلاوة وخالد الاغبر، وأن تعين مسرح الجريمة وتستمع إلى الشهود وتقوم باستجواب افراد القوة التي قامت بقتلهم.
3. أن تقوم الأجهزة الأمنية بالتعاون مع النيابة العسكرية والمدنية في تقديم كافة المعلومات والشهادات المطلوبة.
4. ضرورة كشف أية جهات سواء في السلطة الفلسطينية أو في التنظيم تدعم بعض المواطنين الذين يحملون السلاح خلافا للقانون، وتقديمهم للمحاكمة العادلة.
5. ضرورة قيام النيابة المدنية والعسكرية بتوحيد ملفات التحقيق في الاحداث المذكور لاشترك العناصر المدنية في تلك الاحداث واحالة المتهمين للجهات القضائية وفقا للاختصاص.
6. ضرورة قيام النيابة العسكريين بدورها من تلقاء نفسها وعدم الانتظار الى حين تقديم شكاوى من الاهالي ودون انتظار تقديم المعلومات من أي جهة كانت. ضرورة قيام اللجنة الرسمية المكلفة بالتحقيق في أحداث نابلس باستكمال عملها باسرع وقت ونشر نتائج التحقيق.
7. ضرورة استخلاص العبر حول سلوك أفراد الامن الذين اعتدوا على المواطن أحمد حلاوة، ومراجعة الإجراءات والتعليمات الانضباطية وسبل إنفاذها، والبرامج التدريبية، بما يضمن عدم تكرار هذه الحادثة في المستقبل. والتزام أفراد الأجهزة الأمنية بالقانون والأنظمة والتعليمات، واحترام الحقوق والحريات التي أقرها القانون الأساسي الفلسطيني، أثناء قيامهم بواجبهم.
8. ضرورة أن تكون تصريحات المسؤولين في الأجهزة الرسمية تصريحات مسؤولة تتناسب مع طبيعة عمل الأجهزة كأجهزة دولة، والابتعاد عن استخدام عبارات من شأنها تعبئة منتسبي الأجهزة الأمنية أو تأجيج المشاعر.
9. أن يكون النشاط الأمني وفرض سيادة القانون حالة مستدامة وليس عملا موسميا، فعدم معالجة حالات الانفلات الأمني حال وقوعها وترك الاحداث تتفاقم هو اساس المشكلة وأن يتم القانون على جميع الخارجين على القانون دون تمييز.
10. من واجب الجهات الامنية استخدام قدر معقول ومنتاسب من القوة حيث ان استخدام القوة المفرطة قد يفاقم الامور.

الملاحق

ملحق رقم 1

قائمة بأسماء من تمت مقابلتهم للأحداث

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي/العلاقة بالأحداث	تاريخ المقابلة	ملاحظات
1	اللواء أكرم رجوب	محافظ نابلس	2016/8/29	في مكتب المحافظ
2	العقيد طارق الحاج	مدير الشرطة	2016/8/29	في مكتب المحافظ
3	النجيب يوسف زريقي	رئيس النيابة العسكرية	2016/8/29	المقابلة الأولى، المقابلة الثانية في تاريخ 2016/9/7.
4	عبد الله عزت أحمد حلاوة	والد فارس وشقيق أبو العز	2016/8/31	والد فارس حلاوة
5	وسام جمال اشتية	زوجة ابن أبو العز	2016/8/31	كانت تتواجد في بيت ابو العز وقت الأحداث هي زوجة عز حلاوة وكان أبو العز في بيتها حينما قبض عليه.
6	علا بسام حلاوة	ابنة أخ أبو العز	2016/8/31	" " "
7	نهى يوسف حلاوة	زوجة أحمد حلاوة	2016/8/31	" " "
8	وفاء يوسف حلاوة	زوجة هاني شقيق أبو العز	2016/8/31	" " "
9	ملك هاني حلاوة	ابنة هاني حلاوة	2016/8/31	" " ". وتم احتجازها عند المخابرات لعدة ساعات
10	مجدي شرعب	رئيس النيابة المدنية	2016/9/1	في مكتب رئيس النيابة
11	راغب نايف شهاب	صاحب المنزل الذي اختبى به فارس حلاوة وخالد الأغبر	2016/9/1	تمت مقابله أثناء فترة احتجازه عند المخابرات في مقر جنيد، وكان على ذمة المحافظ
12	ثائر محمد الباشا	قريب أبو العز (ابن اخته). كان مع ملك لحظة القبض عليها من السيارة يوم تشييع جنازة الأغبر وحلاوة.	2016/9/1	تمت مقابله أثناء فترة احتجازه عند المخابرات في مقر جنيد، وكان على ذمة المحافظ
13	عبادة عمار طشطوش	جار منزل أبو العز	2016/9/1	تمت مقابله اثناء احتجازه لدى المخابرات جنيد
14	إياد جمال عبد الرحمن اشتية	شقيق وسام كان شاهداً رئيسياً على الاعتداء على أبو العز في البيت والسيارة وفي مقر جنيد حيث كان معه.	2016/9/4	كان في منزلهم في نابلس الجديدة حيث تم القبض على أبو العز من عندهم. وتم القبض عليه معه وفي نفس السيارة.
15	المستشار علي أبو دياك	وزير العدل/ رئيس اللجنة الرسمية للتحقيق في أحداث نابلس المشكلة	2017/2/2	تم الاستماع إلى رد الحكومة على مسودة تقرير تقصي الحقائق الذي رفعته الهيئة إلى رئيس

الوزراء بتاريخ ... ، وتم	من مجلس الوزراء		
--------------------------	-----------------	--	--

الملحق رقم 2/

قائمة بالزيارات والانشطة المتعلقة بتقصي الحقائق

لم يسمح بالدخول الى الحي تم مخاطبة محافظ نابلس والمتابعة مع مستشارة المحافظ لدخول الحي	2016-8-21	زيارة البلدة القديمة (الزيارة الاولى)	1
	2016-8-23	لقاء صحفي مع راديو رايا حول الاحداث	2
تم اخذ افادة من عائلة حلاوة وعائلة الاغير	2016-8-23	زيارة ديوان عائلة عاشور	3
بحضور طبيب منتدب من الهيئة (د) عبد الرحيم كنانة	2016-8-23	المشاركة في تشريح جثة ابو العز حلاوة	4
لم يسمح لنا بالدخول	2016-8-24	التوجه الى مركز احتجاز جنيد لتنفيذ زيارة ميدانية (الزيارة الاولى)	5
تم مقابلة 6 محتجزين	2016-8-25	التوجه الى مركز احتجاز جنيد لتنفيذ زيارة ميدانية(الزيارة الثانية)	6
بحث الاحداث الجارية واليات التدخل	2016-8-25	عقد لقاء مع المجتمع المدني	7
لم يكن هناك موقوفين على ذمة القضية	2016-8-28	زيارة الامن الوقائي في الطور	8
	2016-8-28	المشاركة في جنازة ابو العز	9
لم يكن هناك موقوفين على ذمة القضية	2016-8-29	زيارة مركز اصلاح نابلس	10
لم يكن هناك موقوفين على ذمة القضية	2016-8-29	زيارة مركز اصلاح جنين (قسم النساء)	11
الدخول الى الحي ولم يسمح الدخول الى المنازل	2016-8-29	زيارة البلدة القديمة (الزيارة الثانية)	12
تم مقابلة المحافظ وفي مكتبه وتم مقابلة نائبة المحافظ في مكتبها	2016-8-29	زيارة محافظ نابلس	13
تمت المقابلة في مكتب المحافظ	2016-8-29	مقابلة مدير الشرطة	14
في مكتب رئيس النيابة	2016-8-29	مقابلة رئيس النيابة العسكرية (الزيارة الاولى)	15

16	مقابلة افراد عائلة حلاوة	2016-8-31	اخذ افادات من النساء والرجال حول الاحداث
17	مقابلة رئيس النيابة المدنية	2016-9-1	في مكتب رئيس النيابة
18	زيارة جهاز المخبرات في مقر الجنيد	2016-9-1	مقابلة عدد من المحتجزين ومقابلة مدير التحقيق
19	مقابلة احد ابناء عائلة شنتية	2016-9-4	كان في المنزل والسيارة مع ابو العز
20	زيارة النيابة العسكرية(المرّة الثانية)	2016-9-5	لم يتمكن من مقابلة رئيس النيابة بسبب غيابه
21	زيارة الموقع الذي حدثت به مقتل او القبض على خالد الاغير وفارس حلاوة	2016-9-5	تم مقابلة عدد من السكان ولم يرغبوا باعطاء اسمائهم وتم التجول في الحي
22	زيارة البلدة القديمة (الزيارة الثالثة)	2016-9-5	تم دخول المنازل ومشاهدة التكسير الحاصل فيها
23	زيارة الأمن الوقائي في اريحا	2016-9-6	لم يكن هناك محتجزين على ذمة القضية
23	زيارة النيابة العسكرية (الزيارة الرابعة)	2016-9-7	مقابلة رئيس النيابة في مكتبه وابلاغه عن خوف المواطن تقديم شهادات حول مقتل فارس وخالد